قضايا سياسية

اسم المقال: العودة الى الشرعية الدستورية بعد الانقلابات العسكرية: دراسة في نماذج افريقية
اسم الكاتب: أ.م.د. عبد العزيز عليوي عبد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9539
تاريخ الاسترداد: 2026/07/10 06:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العودة الى الشرعية الدستورية بعد الانقلابات العسكرية: دراسة في نماذج افريقية[▽]

Returning to constitutional legitimacy after military coups: a study of African models

أ.م.د عبد العزيز عليوي عبد* Abdulaziz Elewi Abed

الملخص

تناول البحث ظاهرة الانقلابات العسكرية في دول القارة الافريقية عن طريق دراسة اسبابها وآليات العودة إلى الشرعية الدستورية بعد حدوث الإنقلابات التي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي وعرقلت عملية التحول الديمقراطي في بعض الدول.

ركز البحث على ثلاثة نماذج افريقية هي نيجيريا التي تمكنت من تحقيق قدر من الثقة بين الحكام والمحكومين بعد عقود من الاقتتال والتناحر الذي تسببت به الصراعات والانقلابات، وذلك عن طريق الاهتمام بوضع أطر دستورية تنظم العلاقة بين السلطة والشعب، كما تناول تجربة النيجر كونها الدولة التي شهدت آخر الانقلابات العسكرية في افريقيا عام 2023 ولم تتمكن من بناء سلطة دستورية حتى اليوم، بالاضافة الى الانموذج الموريتاني الذي شهد حرصا على آليات تعزيز دستورية السلطة عن طريق اقناع الاطراف المتناحرة على اتباع العمل السياسي كبديل عن العنف. أن دراسة الانقلابات العسكرية في افريقيا توضح أن المؤسسة العسكرية ربما تكون الوسيلة الاكثر تداولا لإحداث التغيير السياسي غير الدستوري، مما يدفع الدول التي تشهد إنقلابات للبحث عن آليات للعودة إلى الشرعية الدستورية.

خلص البحث إلى استنتاجات عديدة من بينها أن المؤسسة العسكرية غير قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي في جميع الدول التي شهدت انقلابات عسكرية بعد ان اقحم قادتها انفسهم في ميدان العمل السياسي مستندين الى الثقل العسكري الذي يمثل قوة ميدانية ينعكس اثرها على الانتخابات. كما أن الانقلابات العسكرية مهما كانت نتائجها تعد آليات غير دستورية لتغيير نظام الحكم، مما دفع قادة الانقلابات الى الاستعانة بسياسيين ذو خبرة وشخصيات مدنية للمساعدة في اتخاذ تدابير العودة إلى الشرعية الدستورية.

الكلمات المفتاحية: الانقلابات، الشرعية، افريقيا، الدستور، المؤسسة العسكرية.

[▽] تاريخ التقديم : 2025/1/8 تاريخ القبول: 2025/2/12 تاريخ النشر: 2025 /3/31

* جامعة الانبار/ كلية العلوم السياسية abdulazizelwi@uoanbar.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Abstract

The research dealt with the phenomenon of military coups in the countries of the African continent by studying their causes and mechanisms for returning to constitutional legitimacy after the coups occurred, which led to a state of political instability and obstructed the process of democratic transformation in some countries.

The research focused on three African models: Nigeria, which was able to achieve a degree of trust between the rulers and the ruled after decades of fighting and rivalry caused by conflicts and coups, by paying attention to establishing constitutional frameworks that regulate the relationship between power and the people, and discussed the experience of Niger, being the country that witnessed the last military coups in Africa in 2023 and was unable to build a constitutional authority until today, in addition to the Mauritanian model, which witnessed a keenness on mechanisms to strengthen the constitutionality of authority by convincing the warring parties to follow political action as an alternative to violence.

The study of military coups in Africa shows that the military institution may be the most common means of bringing about unconstitutional political change, which prompts countries witnessing coups to search for mechanisms to return to constitutional legitimacy.

The research reached several conclusions, including that the military establishment is unable to achieve political stability in all countries that have witnessed military coups after their leaders have inserted themselves into the political arena, relying on military weight, which represents a field force whose impact is reflected in the elections. In addition, military coups, whatever their results, are considered unconstitutional mechanisms to change the regime, which prompted coup leaders to seek the help of experienced politicians and civilian figures to help take measures to return to constitutional legitimacy.

Keywords: (coups, legitimacy, Africa, constitution, military institution)

المقدمة

شهدت القارة الافريقية سلسلة من الانقلابات العسكرية خلال السنوات الاخيرة غيرت المسار الدستوري للأنظمة السياسية بعد أن عمد كثير من الزعماء والقادة العسكريين في افريقيا الى توظيف السيطرة على المؤسسة العسكرية من اجل احداث تغييرات في طبيعة الانظمة السياسية، وهو ما يفسر تكرار الانقلابات

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

في القارة الافريقية التي بدأت منذ ستينيات القرن الماضي واستمرت حتى آخر الانقلابات التي شهدتها القارة ومن بينها انقلاب النيجر 2023.

ومرت المؤسسة العسكرية في افريقيا بتطورات فارقة منذ الاستقلال، وانتقلت من مجرد جيوش يتم تكليفها بواجبات عسكرية وامنية إلى ادوات ساهمت في تغيير الانظمة السياسية عن طريق الانقلابات العسكرية ثم القيام بأدوار سياسية لإضفاء صفة الشرعية على النظم السياسية في مراحل ما بعد الانقلابات.

وعلى الرغم من تشابه الاسباب المؤدية الى الانقلابات العسكرية مثل الولاءات الفرعية والفساد والصراع على السلطة وتغلغل القبائل وغير ذلك من الاسباب، الا أن مراحل ما بعد الانقلابات اختلفت من دولة الى اخرى خصوصا فيما يتعلق بالبات العودة إلى الشرعية، اذ قطعت نيجيريا مثلا اشواطا مهمة على طريق العودة للشرعية، في حين تمكنت موريتانيا من تحقيق قدر مقبول من دستورية السلطة في مرحلة ما بعد الانقلابات، بينما ما تزال النيجر غير قادرة على بلورة اطار دستوري لمرحلة ما بعد الانقلاب الذي شهدته البلاد عام 2023.

اهمية البحث: لم تتمكن جميع الدول الافريقية التي شهدت انقلابات من العودة الى الدستورية، وهو ما حاول البحث تناوله عن طريق دراسة نماذج لدول بعضها استعاد الشرعية، واخرى لم تكن قادرة على استعادتها، او انها تسير على طريق العودة للشرعية الدستورية، وذلك من أجل ابراز التجارب الناجحة في العودة الى الشرعية بعد الانقلابات العسكرية والحد من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الدول التي تعرضت لانقلابات.

اشكالية البحث: تعد الانقلابات العسكرية ظاهرة خطيرة تهدد الشرعية الدستورية للنظم السياسية في الدول الافريقية، لذلك فأن البحث يحاول الإجابة على السؤال الآتي:

هل تمكنت الدول التي تعرضت الى انقلابات عسكرية من العودة الى الشرعية الدستورية؟

بالإضافة إلى اسئلة فرعية اخرى:

كيف اثرت الانقلابات العسكرية على الاستقرار السياسي في الدول الافريقية؟ وهل نجح قادة المؤسسة العسكرية في القيام بأدوار سياسية؟ وما هي سبل الحفاظ على الشرعية الدستورية من احتمال تكرار الانقلابات العسكرية في المستقبل؟

فرضية البحث: انطلق البحث من فرضية مفادها أن الانقلابات العسكرية تركت آثارا سلبية على الشرعية الدستورية في الدول الافريقية خصوصا تلك التي ما زالت تعاني من سطوة المؤسسة العسكرية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

منهج البحث: اعتمد منهج التحليل النظمي لدراسة المدخلات الناتجة عن الانقلابات العسكرية وكذلك مخرجات الانقلابات وآثارها على الشرعية الدستورية، فضلا عن الاستعانة بالمنهج التاريخي من أجل ذكر بعض الاحداث التاريخية المرتبطة بالانقلابات في الدول موضع الدراسة.

هيكلية البحث: تضمن البحث مقدمة وخاتمة وثلاثة محاور، تناول المحور الاول الشرعية الدستورية، بينما خاض الثاني في اسباب الانقلابات وانعكاساتها على الدول الافريقية، اما المحور الثالث فقد ناقش العودة إلى الدستورية في الدول الافريقية.

اولا: الشرعية الدستورية

تشير الشرعية الى خضوع السلطات في الدولة الى الاحكام القانونية في مختلف القرارات والاجراءات التي تصدر عنها، ويشمل ذلك كل ما يخرج عن السلطات الثلاث في الدولة، ولا يمكن اتخاذ أي تصرف قانوني ما لم يتم اخضاعه لقوانين تلك الدولة، ونظرا لتعدد قوانين الدول وتداخلها وعدم تساويها من حيث القوة القانونية والتزام القاعدة الادنى بالقاعدة الاعلى منها مرتبة جاءت اهمية الشرعية الدستورية التي تمثل شرطا أساسيا لقيام الدولة، وذلك لان الدستور ينظم علاقة القوانين فيما بينها، وتنظيم عملية الاعتراف بالحقوق والحريات الفردية وحمايتها من التقلبات والظروف الطارئة التي يمكن ان تمر بها الدول[1].

كما ينظر الى الشرعية الدستورية على أنها الاليات التي تمكن اصحاب الاغلبية البرلمانية من التحكم بالعمل السياسي، وعن طريقها يمكن ترميم كل ما من شأنه التقليل من اهمية مؤسسات الدولة والغاء صفة الشرعية عنها، مع الاخذ بنظر الاعتبار أن الاغلبية هي الأساس الذي يجسد تطبيق الديمقراطية، الا انها لا تعني الشرعية الدستورية، بل هي احدى ادوات السرعية انطلاقا من فقرات الدستور[2].

وتأتي اهمية الشرعية الدستورية من كونها اصبحت تمثل الشرعية التاريخية والوطنية والسياسية للدول، وأن مخالفتها ومحاولات تعطيلها يتم التعامل معها على أنها جرائم يحاسب عليها القانون، فلا صحة لأي تشريع ما لم يكن له أساس في الدستور، واي قوانين من هذا القبيل يمكن أن تقود إلى الانحراف

---

[1]– سمير داود سلمان وعلي مجيد العكيلي، مدى تأثير الظروف الاستثنائية على الشرعية الدستورية (دراسة مقارنة)، دار الوليد للنشر والتوزيع، 2015، ص30.

[2]– محمد احمد علي المخلافي، قضية دولة القانون في الازمة اليمنية (أ)، بيروت، دار الكنور الادبية، 1999، ص201.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

التشريعي، أي أن الأساس الذي تنطلق منه القوانين هو الدستور الذي بدونه لا يمكن الحديث عن شرعية دستورية للدولة[1].

وتناول المفكرون الشرعية الدستورية من وجهات نظر مختلفة، ووجد توماس هوبز أن الشرعية تأتي عن طريق العقد الذي يقوم على اتفاق الجماعة من اجل اقامة نظام يضمن تحقيق الاستقرار، وعلى أساس هذا الاتفاق يتنازل كل فرد عن بعض حقوقه لصالح المجتمع، وبذلك يخضع الافراد لحاكم يتمتع بالشرعية الدستورية، ولم يتفق جون لوك مع آراء هوبز لأنه كان يخشى من تحول السلطة الى استبدادية، ودعا لوك الى اقامة حكومة مدنية تكسب رضا الافراد ليمهد ذلك نحو حصولها على الشرعية، أما جان جاك روسو فقد اختلف مع هوبز وروسو فيما يتعلق بالشرعية الدستورية، بعد ان دعا الى وضع السيادة بيد الشعب بعد ان وضعها هوبز بيد الحاكم، في حين ان خلافه مع لوك، فأن روسو وضع السلطة رهن الارادة الشعبية، بينما استمد لوك فكرة تقييد سلطة الحاكم من نظرته للحقوق الطبيعية[2].

ورأى ماكس فيبر أن الشرعية الدستورية ضرورية من أجل الحد من قدرة السلطات في استخدام ما بحوزتها من قوة، لأنه كان يعتقد أن القوة أساسية في الدولة التي قال انها تحتكر العنف المشروع، بينما كان فهمه للسياسة ينطلق من انها لا تنفصل في ماهيتها عن ماهية القوة، مما دفعه للحديث عن اهمية وجود الشرعية للتقليل من مساحة الاعتماد على العنف الشرعي القائم على الالزام والاكراه، وكذلك من اجل تجنب الخلط الذي يمكن أن يحدث بين القوة في القانون وبين المبالغة في استخدام القوة والتي يمكن أن تدفع الى التبني الكامل للقوة كما حدث من النازيين الذين حرفوا القوة الشرعية التي تحدث عنها فيبر بعيدا عن تأكيده على ضرورة مراعاة العلاقة الدستورية بين الحكام والمحكومين عند الاعتماد على القوة[3].

ولذلك فأن الشرعية الدستورية اصبحت تفهم على أنها وجوب الالتزام بالقواعد التي تحددها سلطات الدولة، بحيث تتسع وتضيق صلاحيات مؤسسات الدولة وفقا لهذه القواعد، وفقا لذلك يتم تحديد القرارات التي يجب ان تصدرها هذه المؤسسات، وكذلك القرارات التي يجب ان تمتنع عنها، وبالتالي فأن أية هيئة

---

[1]– عبد اللطيف حمزة القراري، الشعوب وصناعة الدستور: الديمقراطية الاحزاب الانتخابات والانموذج الاسلامي، منشورات اكاديمية اكسفورد العليا، 2016، ص40.

[2]– عبد الرحمن محمد بيراني، القيمة الدستورية لحرية التعبير والرأي في التشريعين السوداني والايراني، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الدراسات العليا في جامعة النيلين، 2014، ص60.

[3]– اكرام عدنني، سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر، بيروت، منتدى المعارف، 2013، ص157.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

رسمية أو شخص يمثل مؤسسة تابعة للدولة بحاجة الى سند دستوري للاجراءات التي يقومون بها[1].

وانطلاقا مما تقدم، ظهرت اتجاهات ثلاثة للشرعية الدستورية[2]:

الاتجاه السياسي: ينظر الى الشرعية الدستورية من زاوية سياسية تركز على ممارسة السلطة، وبالتالي فأن الشرعية تكون ناتج العلاقة بين الحكام والمحكومين التي يجب ان تكون قائمة على الطاعة، اي ان الشرعية من وجهة نظر هذا الاتجاه هي فكرة سياسية تتعلق بآليات ممارسة السلطة.

الاتجاه القانوني: تكون الشرعية وفقا لهذا الاتجاه مرتبطة بالدستور دون غيره، لأن الشرعية ترتكز في الأساس على المواد الدستورية المكتوبة التي تكون النظام القانوني للدولة، ويمثل هذا الاطار حجر الأساس الذي تستند عليه مؤسسات الدولة.

الاتجاه المختلط: بعد الانتقادات التي وجهت للاتجاهين السياسي والقانوني، جرى الذهاب نحو الاتجاه المختلط الذي حاول التوصل الى صيغة اكثر قبولا للشرعية الدستورية، وبحسب هذا الاتجاه اصبح للشرعية الدستورية مضمونين، الاول شكلي يتمثل في دستورية السلطة، والاخر موضوعي يشير الى رضا المواطنين وقناعتهم بالسلطة.

ثانيا: الانقلابات العسكرية في افريقيا: الاسباب والانعكاسات

ان نجاح الانقلاب العسكرية في تحقيق اهدافه بدولة محددة، فأن ذلك يمكن أن يؤدي الى تكرار تجارب الانقلابات العسكرية، ما دامت الانقلابات نجحت في تحقيق اهدافها، لكن ذلك لا يخلو من الخطورة لأن الانقلاب العسكري يؤدي الى تغييرات جذرية سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية، وهو ما قد يقود الى تجدد الانقلاب على السلطة حتى وان كانت الاخيرة منتخبة، اي ان الحديث عن ضمانات تحول دون تدخل المؤسسة العسكرية في عمل السلطة يعد امرا صعبا، وبالتالي فأن هذا الامر يفتح الباب واسعا امام الانقلابات العسكرية[3].

---

[1]– سمير داود سلمان وعلي مجيد العكيلي، مدى تأثير الظروف الاستثنائية على الشرعية الدستورية (دراسة مقارنة)، دار الوليد للنشر والتوزيع، 2015، ص47.

[2]– ماجد نجم عيدان الجبوري ورزكار جرجيس عبدالله الشواني، دور القضاء العراقي في ضمان الشرعية الدستورية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد5، العدد19 الجزء الاول، 2016، ص394–396.

[3]– ابو عبد الرحمن عمر، عودة الرئيس، دار كلمات عربية للنشر والتوزيع، 2014، ص85.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وهذا ما حدث في عدد من دول القارة الافريقية التي اصبحت تعد من اكثر القارات التي تشهد تغيير انظمتها السياسية عن طريق الانقلابات العسكرية التي تحدث وفقا لمبررات عديدة من بينها تغيير الوضع القائم او اصلاح النظام السياسي او الخروج من الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

1-اسباب الانقلابات العسكرية في افريقيا

أن تناول قضية الانقلابات العسكرية في افريقيا يوضح أن المؤسسة العسكرية ربما تكون الوسيلة الاكثر تداولا لاحداث التغيير السياسي في دول القارة للتخلص من سلطة سياسية محددة او رموز غير مرغوبة سبق ان اتهمت بممارسة التفرد والقمع في دولها، وعلى الرغم من محاولات تبرير الانقلابات في افريقيا، الا انها تبقى ممارسات غير قانونية تخل بالشرعية الدستورية للدول التي تحدث فيها، ومما يثير القلق في افريقيا هو وجود 27 دولة افريقية شهدت عشرات الانقلابات منذ حصولها على الاستقلال حتى عام 2019[1]. وشهدت الحقبة بين كانون الثاني 2020 حتى ايلول 2023 محاولات انقلابية في افريقيا أدت 8 منها الى احداث تغييرات غير دستورية على يد العسكر، مما دفع المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "ايكواس" الى عقد اجتماع في غانا عام 2022 لمناقشة تكرار محاولات وعمليات الانقلاب في القارة الافريقية[2].

وترتبط الظاهرة الانقلابية في افريقيا بإشكالية تسييس الجيش التي تمثل إرثا افريقيا يصعب التخلص من قيوده، الامر الذي جعل سيطرة القوى المدنية على المؤسسة العسكرية صعبا الى حد كبير، في ضوء الضعف الكبير الذي تعاني منه التيارات المدنية التي اصبحت تميل الى التوجه الاوتوقراطي، لذلك فأن الانقلابات كثيرا ما تبرر في افريقيا على أنها الحل الواقعي في ظل ضعف المؤسسات السياسية وتراجع دور المنظمات المدنية والثقافية، مما يولد فراغا واعتقادا بأن السلطة بانتظار من يسيطر عليها، وهذا الامر يقود على عدم الاستقرار السياسي، ثم الذهاب نحو الانقلاب للسيطرة على السلطة[3].

---

[1]- مدحت مبارك جمعة العمامي، ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا: اسبابها واثارها على الدولة والمجتمع، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 3، ايلول 2024، ص229.

[2]- مجموعة مؤلفين، ليبتاكو-غورما: الانقلابات العسكرية واعادة التشكل الجيوسياسي في الساحل الافريقي، ابو ظبي، المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، 2024، ص10.

[3]- مجموعة مؤلفين، ليبتاكو-غورما: الانقلابات العسكرية واعادة التشكل الجيوسياسي في الساحل الافريقي، ابو ظبي، المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، 2024، ص9.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بالنظر الى الاهمية الكبيرة لدراسة ظاهرة الانقلابات العسكرية كمدخل لفهم تأثيرها بالشرعية الدستورية في الدول الافريقية، فأنه لا بد من الاشارة الى اهم اسباب الانقلابات العسكرية في افريقيا:

أ-الولاءات الفرعية: تعاني المجتمعات الافريقية من انقسامات مجتمعية حادة بسبب الولاءات ما دون الوطنية التي نضجت فكرة اقصاء الاخر وعدم اشراكه في الحكم مما ادى الى انهيار الاندماج الوطني في عدد من الدول الافريقية ونشوب صراعات اثنية من اجل السلطة والنفوذ، مما دفع للتفكير بالانقلاب العسكري كأحد الحلول التي يمكن أن تؤمن المشاركة بالسلطة وتحقق التوزيع العادل للثروة دون النظر الى سلبيات الانقلابات العسكرية وفي مقدمتها اذكاء هذه الصراعات والتسبب بسقوط المزيد من الضحايا الابرياء[1].

ب- الفساد: عانت الدول الافريقية من الفساد الذي وظفته النظم العسكرية في القارة من اجل تبرير سياسات القمع والتخلف الديمقراطي، ونتيجة لذلك قامت بعض الحكومات الافريقية بدعم جماعات متهمة بالفساد ضمن اطار سياسات افقار جماعات او مناطق اخرى مناوئة لنظام الحكم، مما ادى الى اتساع مساحة مجتمعات الفساد في افريقيا التي شملت مؤسسات مهمة في الدولة، مما يعني ان تغيير منظومة الفساد يصعب ان يتم دون تدخل المؤسسة العسكرية، وهو ما حدث بالفعل في عدد من الانقلابات التي شهدتها القارة ضمن عنوان التخلص من اعباء الحكومات الفاسدة التي كانت سببا في تدهور الاوضاع الاقتصادية في عدد من الدول الافريقية[2].

ت- الصراع على السلطة: يعد الصراع على السلطة من اهم اسباب الانقلابات العسكرية التي شهدتها القارة الافريقية، كما أن هذه الصراعات التي ما يزال بعضها مستمرا يمكن أن تؤدي الى انقلابات جديدة بسبب عدم القناعة بالنظم السياسية الحاكمة في بعض الدول الافريقية.

ومكنت الحدود الجغرافية التي سبق ان وضعتها الدول التي كانت تحتل افريقيا بعض الجماعات الموالية لها من السلطة مما اثار سخط الفئات الاخرى التي تعرضت للإقصاء، مما ولد انقسامات سياسية واجتماعية كبيرة دفعت الجماعات المعارضة بوسائل عديدة للوصول الى السلطة من بينها الانقلاب العسكري، وانعكس ذلك على طبيعة الممارسات السياسية في الدول الافريقية التي كان مفترضا ان تكون

---

[1]- مجموعة مؤلفين، ليبتاكو-غورما ، مصدر سبق ذكره، ص231.

[2]- محمد عبد الكريم احمد، بوكو حرام ازمة الفساد والتطرف في افريقيا، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2017، ص128.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ضمن اطار التنافس السياسي العادل، الا أن الذي حدث هو تحويل هذا التنافس الى صراع محموم قائم على اساس تسييس الاثنيات والجماعات الفئوية من اجل الوصول الى السلطة[1].

ث- ضعف المؤسسات: تعاني الدول الافريقية من ضعف في المؤسسات السياسية انعكس بدوره على النظم السياسية في القارة الامر الذي مثل مبررا لتدخل القوى الكبرى التي انشئت علاقات مع جماعات محددة في بعض دول القارة والذي ساعد بشكل واضح على ظهور الانقلابات العسكرية لتصحيح الاوضاع السياسية، كما ادى ضعف الجانب التشريعي الى غياب القوانين التي تحقق العدالة وتحد من العنف الذي ورثته الدول الافريقية نتيجة الصراعات المسلحة السابقة، يضاف الى ذلك فأن الضعف التشريعي لم يتمكن من انهاء النشاطات غير المشروعة الاخرى من الاتجار بالبشر وارتفاع معدلات الجرائم واستمرار عمليات القرصنة، واستمرار حالة التطرف التي عمقت الفجوة من المكونات من جهة، وبين المجتمع والسلطة السياسية من جهة اخرى[2].

ج-تغلغل القبيلة: تمكنت التشكيلات القبلية من التغلغل في الدول الافريقية واصبح التكوين القبلي يمثل عائقا امام اي تنمية سياسية فيها، ونتيجة لذلك لعبت القبائل ادوارا حاسمة على المستويين السياسي والاجتماعي كونها تمثل حواضن للفئات المحرومة التي تجد في قبائلها السبيل لاستحصال حقوقها حتى وان كان على حساب قوة الدولة، حتى ان الجماعات القبلية تمكنت في كثير من الاحيان من سد الفراغات الامنية التي خلفتها الصراعات المسلحة، مما دفع المؤسسة العسكرية الى كسب ود القبائل قبل الشروع بالانقلابات العسكرية[3].

2-انعكاسات الانقلابات العسكرية على الشرعية الدستورية في الدول الافريقية: على الرغم من تعدد اسباب الانقلابات العسكرية في افريقيا، الا أن نتيجتها واحدة هي تغيير الانظمة السياسية في القارة، الامر الذي انعكس بشكل او باخر على الشرعية الدستورية في الدول التي شهدت انقلابات.

ومن المعروف ان الشرعية الدستورية تتمثل بالخضوع الى السلطة التي تتكون من الملوك والرؤساء والكابينات الحكومية والمؤسسات الرسمية الاخرى التي تتولى عملية اتخاذ القرار، لأنها تمتلك صلاحية

---

[1]- مدحت مبارك جمعة العمامي، مصدر سبق ذكره، ص232.

[2]- فاروق حسين ابو ضيف، افريقيا والتنافسية الدولية: تركيا ايران الصين، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2023، ص70.

[3]- عبد المنعم ابو ادريس علي، مدخل الى القرن الافريقي: القبيلة والسياسة الصومال اثيوبيا ارتيريا جيبوتي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2019، ص31.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اتخاذ اي قرار من شأنه الحد من الانقسامات المؤدية الى الصراعات، ويمكن للقائمين على السلطة تفويض اخرين للقيام بمهامهم وفقا للاطر القانونية[1].

لذلك فأن اول شيء يبحث عنه منفذو الانقلابات العسكرية هو البحث عن الشرعية الدستورية للأنظمة السياسية الجديدة التي يقومون بتشكيلها لأن التغييرات التي تتم عن طريق المؤسسة العسكرية تفقد الدول التي تجري فيها الشرعية الدستورية، فيما يتعلق بالدول الافريقية فأن الاولوية لديها تكمن في الحصول على اعتراف الاتحاد الافريقي بشرعية مراحل مابعد الانقلابات قبل ان يتم الانتقال الى محاولة الحصول على الاعتراف الدولي.

ولم تعد الجهات المنفذة للانقلابات في الدول الافريقية تعير اهتماما كبيرا لرأي الاتحاد الافريقي في شرعية الانظمة التي تؤسسها بعد ان اثبتت التجارب ان الاتحاد تعامل بإيجابية مع مخرجات الانقلابات، بعد أن ادت كثرة الانقلابات بشكل غير معهود في مناطق العالم الاخرى الى دفع الاتحاد الافريقي باتجاه اتباع سياسة عدم التدخل التي تبناها منذ عام 2000 والتي فهمت على انها اعتراف ضمني بشرعية مرحلة ما بعد الانقلابات التي اصبحت تتم بشكل اكثر اطمئنانا بعد ان اصبح الانقلابيون على قناعة بان الاتحاد الافريقي سيبدأ بالتعامل معهم بحذر قبل ان ينفتح عليها تدريجيا قبل الاعتراف بالمؤسسات التي يقومون بانشائها وهو امر يمهد للحصول على الشرعية الدستورية، والامثلة على ذلك عديدة، اذ على الرغم من اعلان لومي لعام 1999 الذي نص على ادانة ورفض التغييرات غير الدستورية في الدول الافريقية وتعليق عضوية اي دولة تحدث فيها مثل هذه التغييرات، الا ان توجهات الاتحاد الافريقي تجاه الانقلابات لم تكن بذات الحدة التي جاء بها الاعلان، واكتفى الاتحاد بتعليق عضوية غينيا ومالي في مجلس السلم الافريقي، اما فيما يتعلق بالانقلاب العسكري في تشاد فلم يتم تعليق العضوية بل دعا الاتحاد الافريقي الى اجراء انتقال مدني للسلطة في وقت سريع وتحقيق المطالب المتعلقة بالتحول الديمقراطي[2].

وانعكست الانقلابات العسكرية على الدول الافريقية عن طريق فرض نفسها على العلاقات المدنية العسكرية بعد أن عمد بعض الزعماء في افريقيا الى توظيف الجيوش لتحقيق غايات سياسية، وابرز هذه الانعكاسات[3]:

---

[1]– بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في افريقيا: نموذج الايكواس، القاهرة، دار النشر للجامعات، 2009، ص128.

[2]– مدحت مبارك جمعة العمامي، مصدر سبق ذكره، ص242.

[3]– حمدي عبد الرحمن، الدولة المستحيلة في افريقيا مسارات متناقضة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2020، ص298– 299.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أ–الضامن الخارجي: اضطرت بعض الدول الافريقية التي شهدت انقلابات الى الاستعانة بطرف خارجي من اجل تحقيق الاستقرار السياسي والامني، الأمر الذي عزز وجود دول ضامنة مثل فرنسا التي وصلت عدد جنودها عام 2014 الى 3000 جنديا في 5 دول افريقية هي تشاد والنيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا ومالي من اجل حماية مصالحها وتقوية الانظمة السياسية والاطراف الموالية لها.

ب– المقايضة: ذهبت بعض الدول الافريقية باتجاه اغراء القادة العسكريين عن طريق منحهم مناصب ومزايا مقابل الحصول على ولائهم السياسي، الامر الذي مثل تحديا كبيرا امام فرص ظهور قيادة سياسية مدنية قادرة على تحقيق الاستقرار والحيلولة دون تكرار ظاهرة الانقلابات.

ت– الشرعية: تضمن هذا النمط البحث عن آليات تحقق الشرعية الدستورية للنظم السياسية التي تأتي بعد الانقلابات العسكرية، اذ تكون البداية من وجود علاقات مدنية عسكرية مستقرة تضمن استمرار النخبة المدنية بالمشاركة في ادارة شؤون الدولة، مرورا بالتأسيس لمرحلة دستورية وقانونية جديدة، وصولا الى تشكيل نظم سياسية قادرة على احتواء الازمات وانهاء الصراعات والانقسامات بالاستناد الى الشرعية الدستورية.

ثالثا: العودة الى الشرعية الدستورية

حرصت اغلب الدول الافريقية التي شهدت انقلابات على اتباع وسائل عديدة من اجل الحصول على الاعتراف بالنظم السياسية التي تعقب الانقلابات، ووجدت أن الاعتراف لا يمكن أن يكتمل دون العودة الى الشرعية الدستورية.

وعملت بعض هذه الدول على مد جسور للتواصل بين الجماعات المتصارعة التي كانت اطرافا في النزاعات التي سبقت او اعقبت الانقلابات العسكرية لتجنب الحروب الاهلية كما سبق أن حدث في تنزانيا، واتبعت دول اخرى استراتيجيات مختلفة تمثلت بفرض سيطرة الحكم المدني على العسكريين للحد من تدخلات القيادات العسكرية في الحياة السياسية حتى وأن كانت هذه القيادات مشاركة في الانقلابات، ويمكن الاستشهاد بالتجربة الكينية في هذا المجال إذ قام الرئيس الامريكي جومو كينياتا بتجنيد ضباط جدد في السلك العسكري من غير التوجهات الاثنية التي كانت مسيطرة على الجيش، وبالتالي فأن أي اتفاق للقيام بانقلاب عسكري في المستقبل سيكون صعبا في ظل هذه التركيبة، كما شكلت دول افريقية من بينها كينيا فرق امنية خاصة لمراقبة أي تحركات مريبة داخل صفوف الجيش لافشال مخططات

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الانقلابات، وهذا ما حدث بالفعل عام 1982 حين اسهمت هذه الفرقة باحباط محاولة انقلاب باستخدام سلاح الجو الكيني[1].

وعلى الرغم من محاولات العودة الى الشرعية الدستورية بعد الانقلابات العسكرية، الا أن هذه العودة نجحت احيانا كما في نيجيريا، ولم تنجح في دول اخرى مثل النيجر، وحققت نجاحات محدودة كما حدث في التجربة الموريتانية.

1-نيجيريا:

حصلت نيجيريا على الاستقلال عام 1960 وحكمت من قبل مجموعة سياسيين بعد تشكيل تحالف ضم ممثلين عن الشمال والشرق من الهوسا والإيبو اللذين كانا يختلفان في بشأن قضايا عديدة، ولم يكن يجمعهما غير الرغبة في الوصول الى السلطة، وفي عام 1962 شهدت نيجيريا اول انقلاب بعد الاستقلال قاده ضباط الإيبو في الجيش الفدرالي قاموا بقتل ضباط وسياسيين بارزين بينهم رئيس الوزراء الاتحادي ابا بكر بالبوا، وتوالت الانقلابات بعدها مخلفة حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، واخر هذه الانقلابات كان عام 1993 والذي مثل خيبة امل للقوى المدنية في استمرار سيطرة العسكر على الحكم في نيجيريا[2]. وبعد عقود من سيطرة المؤسسة العسكرية وتفشي الفساد والتاثير السلبي للعنف الانتخابي انتقلت نيجيريا إلى الحكم المدني عام 1999 إذ ادت الانقلابات العسكرية المتتالية والتحولات السياسية المختلفة إلى بلورة نخبة ضمت مدنيين مؤمنين باهمية الحكم الديمقراطي، وكذلك عسكريين لا يعترضون الانتقال إلى الحكم المدني، من بينهم رئيس نيجيريا (2015-2023) الجنرال السابق محمد بخاري، وكذلك السياسي المعارض ابو بكر اتيكو الذي دخل المنافسة في الانتخابات الرئاسية 2023، واخرون غيرهم[3].

ويمثل وصول اوباسانجو الى رئاسة نيجيريا عام 1999 عودة الى الشرعية الدستورية بعد نحو اربعة عقود من الانقلابات وعدم الاستقرار السياسي، ومن اهم مؤشرات هذه العودة هي الحكم المدني الذي تجلى في اطلاق سلسلة من مبادرات الشفافية ومكافحة الفساد والاهتمام بالتعليم وتنشيط القطاع الصناعي

---

[1]- حمدي عبد الرحمن ،مصدر سبق ذكره، ص300.

[2]- جي اس غرنفيل، الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2012، ص95-97

[3]- حكيم الادي نجم الدين، المشهد السياسي في نيجيريا: الخارطة الحزبية والانتشار الجيو – أثني ورئاسات عام 2023، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، 2023، ص10.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

واصلاحات عديدة اخرى كانت تهدف الى ترميم تراكمات مرحلة الحكم العسكري، رافق ذلك محاولات لتعديل الدستور ليكون متناسبا مع المرحلة الجديدة، وعام 2007 انتخاب عمر يارادوا رئيسا لنيجيريا خلفا لاوباسانجو، وتوفي في المنصب عام 2010، واستمرت حكومته في اجراءات العودة الى الشرعية بالاعتماد على تنفيذ برامج اصلاحية عديدة[1]. واتخذ مسار العودة الى الشرعية في نيجيريا نهجا تصاعديا ووفقا لذلك فأن حكم البلاد اصبح مرهونا بلعبة الارقام الناتجة عن الحسابات السياسية، حيث ان الانتخابات الرئاسية وآخرها كانت عام 2023 تحتم حصول الحزب الذي يريد الفوز على اغلبية الاصوات في ثلثي الولايات بنيجيريا من اجل الظفر بكرسي الرئاسة، لذلك فان الاحزاب المهمة تقدم برامجها وفقا لهذه الحسابات مع وجود احتمال للدخول بتحالفات في حال وجدت ضرورة لذلك[2].

ويمكن القول ان نيجيريا تعد من الدول التي نجحت في العودة إلى الشرعية الدستورية وفقا لاتجاهات الشرعية الثلاث:

الاتجاه السياسي: تمكنت نيجيريا من تحقيق قدر مناسب من الثقة في العلاقة بين الحكام والمحكومين بعد عقود من الاقتتال والتناحر، وذلك بعد نجاحها في تعزيز سلطة المؤسسات الاتحادية.

الاتجاه القانوني: اهتمت نيجيريا بوضع أطر قانونية للقضايا الحساسة التي تتعلق بطبيعة العلاقات بين مكوناتها لايمانها بأن ذلك يمثل الحجر الأساس لبناء الدولة.

الاتجاه المختلط: اعتمدت نيجيريا بعض الاحيان على المزج بين المجال الشكلي الذي يعزز دستورية السلطة، والشكلي الذي يقوي قناعة الافراد بمؤسسات الدولة، وكان هذا النهج ناجحا في وضع أسس بناء الدولة في نيجيريا.

2- النيجر:

شهدت النيجر خمسة انقلابات منذ استقلالها عام 1960، آخرها كان في تموز 2023 والذي جدد التدخل العسكري في العملية السياسية، وحدث الانقلاب في منطقة نفوذ فرنسا، كما انه وقع في منطقة معقدة من الناحية الأمنية، وفي اليوم التالي للانقلاب اعلن المتحدث باسم المجلس العسكري اللواء امادو عبد الرحمن عن طريق التلفزيون الرسمي الاطاحة بحكم الرئيس محمد بازوم وهو حليف فرنسا المفضل في

[1]- حكيم الادي نجم الدين ، مصدر سبق ذكره، ص15.

[2]- المصدر نفسه، ص26.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المنطقة، وانضمت مختلف صنوف القوات العسكرية والامنية للإنقلابيين، وتوجد ثلاث دوائر لا بد ان تؤخذ بنظر الاعتبار عن محاولة فهم تعقيدات الاوضاع في النيجر هي[1]:

أ-الدائرة السياسية: ارتبط الانقلاب الاخير بصراع سياسي داخل الحزب النيجري من أجل الديمقراطية والاشتراكية الحاكم، والذي بقي تحت سيطرة الرئيس النيجيري الاسبق محمدو اسوفو حتى بعد مغادرة السلطة وانتخاب سلفه محمد بازوم، إذ احتفظ أسوفو بولاء ضباط يحملون رتب عالية بالجيش شكلوا له سطوة قوية داخل المؤسسة العسكرية، ولم تنجح محاولات بازوم في احكام السيطرة على المؤسسة العسكرية عن طريق تعيين قيادات مواليه له في الجيش، لأن اللواء سالفو مادي احد قادة انقلاب 2023 يعد من اكثر قادة الجيش قربا من أسوفو، وكانت إقالة هذا الضابط وتعيينه سفيرا في ابو ظبي احد الاسباب التي عجلت بالانقلاب العسكري الذي اطاح بحكم بازوم.

ب- الدائرة العرقية: تعود اصول رئيس النيجر المطاح به بازوم الى قبيلة عربية تدعى قبيلة سليمان المتنفذة على الرغم من قلة عددها بالمقارنة مع القبائل الاخرى، بينما ينتمي سلفه أسوفو الى عرق الهوسا الذي يمثل اغلبية تصل الى 60% من سكان النيجر، وهو ما تم توظيفه في مرحلة ما قبل الانقلاب عن طريق الخطاب العنصري الذي اتهم بازوم باقصاء عناصر الهوسا من المناصب المهمة واستبدالهم بشخصيات عربية.

ت- الدائرة الاجنبية: لم يحدث تغيير جذري في التوجهات الخارجية للنيجر بعد الانقلاب خصوصا تجاه فرنسا التي لم تتعرض للاستهداف من قبل الانقلابيين، كما أن المجلس العسكري النيجري لم يطرد عناصر الجيش الفرنسي، ولم يعلن نيته استبدال الوجود الفرنسي بالروسي، لكن تبقى جميع الاحتمالات مفتوحة إذ أن الإنقلابيين يمكن أن يقتربوا اكثر من روسيا في حال تعرضوا الى ضغوط من قبل الغرب او الاتحاد الافريقي من اجل تسليم السلطة للمدنيين.

ولم يظهر المجلس العسكري نية قريبة للعودة الى الحكم المدني، الا أنه تعرض الى ضغوط افريقية وغربية من اجل الحوار، واقترحت منظمة "إيكواس" مدة اقصاها 9 اشهر للعودة الى الحكم المدني في رد على المجلس العسكري الذي قال إنه بحاجة الى 3 سنوات لتحقيق ذلك، اما فرنسا فأنها كانت متحفظة على الواقع الجديد في النيجر في حين اتخذ المجلس العسكري قرارات عديدة لتحجيم الوجود الفرنسي،

[1]- سيدي احمد ولد الامير، الانقلاب العسكري في النيجر: الأسباب والتوجهات، تموز 2023، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: t https://studies.aljazeera.net

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وتمثل قرار الولايات المتحدة الامريكية منذ بداية الانقلاب بتعليق جميع المساعدات وتجميد الاتفاقيات الامنية مع النيجر لحين عودة الشرعية الدستورية[1]. أما موقف مجلس الأمن الدولي فقد كان أشد وضوحا تجاه التغييرات غير الدستورية في النيجر، إذ كرر المجلس في تموز 2024 ادانته لتغيير الحكومة الشرعية في النيجر على يد الإنقلابيين، مطالبا بالافراج الفوري غير المشروط عن رئيس الجمهورية المنتخب محمد بازوم، مشددا على اهمية حمايته مع أسرته وعناصر حكومته، واكد مجلس الأمن على ضرورة العودة إلى الشرعية الدستورية في النيجر من اجل تلافي الانعكاسات السلبية للتغيير غير الدستوري الذي شهدته البلاد، مشددا على وجود حاجة ملحة لاستعادة النظام الدستوري في النيجر بهدف تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد[2].

أن محاولات النيجر للعودة إلى الشرعية الدستورية كانت على نطاق محدود بهدف الاستجابة للمطالبات الدولية وتلافي مقاطعة الاتحاد الافريقي، ولم تتمكن من كتابة اطار دستوري لمرحلة ما بعد الانقلاب، كما أن احزابها ما زالت غير قادرة على بناء عملية سياسية بعيدة عن تدخل المؤسسة العسكرية، الا أن ذلك لم يمنع تاكيد النيجر على انها تريد العودة الى الشرعية بمشاركة القادة العسكريين الذين يمكن أن يلعبوا ادوارا سياسية مهمة خصوصا اولئك الذين شاركوا في الانقلاب الاخير.

3- موريتانيا:

عانت موريتانيا من تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وتعاقب على حكم موريتانيا منذ استقلالها شخصيات عسكرية، باستثناء حقبة لم تتجاوز عشرين عاما كان الحكم فيها بيد قيادات غير عسكرية، ويعود ذلك الى سببين رئيسيين اولها قوة العسكر الذين يسيطرون على الجيش ويمتلكون ادوات التغيير، والاخر يتعلق بالاخفاقات والصراعات التي رافقت حقبة الحكم المدني[3]. وتوالت الانقلابات العسكرية في موريتانيا خلال الربع الاخير من القرن الماضي واستمرت خلال الالفية الثانية التي شهدت انقلابين عامي 2005 و2008 نجحت بالعودة نسبيا الى الشرعية الدستورية بعد الاول، ولم تتمكن من ذلك بعد الانقلاب الاخير.

---

[1]- مجموعة مؤلفين، ليبتاكو-غورما: الانقلابات العسكرية واعادة التشكل الجيوسياسي في الساحل الافريقي، ص121-122.

[2]- مجلس الأمن يدين الجهود المبذولة لتغيير الحكومة الشرعية في النيجر، موقع وكالة الانباء الاردنية، تموز 2024، على الرابط: o https://www.petra.gov.jo

[3] - هيفاء احمد محمد، موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني، مجلة دراسات دولية، العدد 42، 2009، ص43.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ونجحت قيادات عسكرية موريتانية عام 2005 في انهاء حكم معاوية ولد سيدي احمد الطايع الذي امتد منذ عام 1984، انتقلت بعدها البلاد الى مرحلة انتقالية استمرت 19 شهرا جرى خلالها[1]:

- تعديل دستوري في حزيران 2006.
- انتخابات نيابية في تشرين الثاني 2006.
- انتخابات رئاسية في اذار 2007.

وجاءت تلك الخطوات كمؤشرات على أن المؤسسة العسكرية التي نفذت الانقلاب لا تريد الاستئثار بالسلطة، بل تعمل للعودة الى الشرعية الدستورية عن طريق المساعدة في اجراء الاستحقاقات الانتخابية التي منحت القوى المدنية فرصة للمشاركة في حكم البلاد التي غلب عليها طابع الحكم العسكري منذ استقلالها.

وبالفعل تحقق قدر مقبول من الشرعية بعد الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها سيدي ولد الشيخ عبدالله بعد ان نالت الانتخابات قبولا واعترافا اقليميا ودوليا، وتبنى الرئيس المنتخب برنامجا اصلاحيا تدريجيا يهدف الى تعزيز سلطة المؤسسات المنتخبة، واصلاح قطاع الاقتصاد، وتنمية الروح الوطنية، وانهاء التركة السيئة لعقود الحكم السابقة، وابرز ما قاله بعد فوزه من اجل اعادة الشرعية الدستورية: "ان برنامجنا يحرص على أن تقوم السلطات بالادوار المحددة لها دستوريا بحرية كاملة مع السماح بحرية المواطنين وحث الاحزاب السياسية على المشاركة السياسية الفاعلة مع تعزيز دورها في حفظ المكتسبات الديمقراطية"، الا أن وعوده كانت اكبر من ادواته، ومرت ولايته بازمات عديدة حالت دون تطبيق برنامجه، ويعود هذا التراجع الى سببين اولها التركة الثقيلة المناوئة للشرعية القائمة على اساس الحكم المدني والاخر يتعلق بطبيعته البدوية التي دفعته الى منح مناصب مهمة الى مقربين منه[2].

واستغلت بعض القيادات العسكرية حالة عدم الاستقرار السياسي في موريتانيا لتقوم بتنفيذ انقلاب في اب 2008 نتج عنه تغيير غير دستوري للسلطة، وسارع مجلس السلم والامن التابع للاتحاد الفريقي الى عد هذا الانقلاب محاولة لانهاء شرعية النظام الدستوري السابق الذي كان قائما على حكم المؤسسات المنتخبة، مطالبا بالعودة الى النظام الدستوري واعادة الرئيس المنتخب الى منصبه[3]. الا أن الإنقلابيين

---

[1]– هيفاء احمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص52.

[2]– المصدر نفسه، ص53.

[3]– تقرير الوضع في موريتانيا، مجلس السلم والامن التابع للاتحاد الافريقي، الاجتماع 62، كانون الاول 2008.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

لم يستمعوا لتلك الدعوات واصروا على الاستمرار بإجراءات اقصاء المدنيين عن السلطة في محاولة لإنهاء التجربة الديمقراطية التي لم تدم طويلا، واظهر هذا الانقلاب صعوبة وجود حكم مدني في موريتانيا في ظل قوة المؤسسة العسكرية التي لعبت وما تزال دورا مهما في موريتانيا خصوصا انها اصبحت تجيد اداء الادوار غير العسكرية المتعلقة بحكم البلاد والتي عملت على منحها أسسا شرعية من اجل الحصول على القبول الدولي[1]، وهو ما انتج نمط جديد من الديمقراطية في افريقيا قائم على اساس حكم العسكر بعد أن اضطرت قيادات عسكرية موريتانية إلى توظيف قوتها العسكرية في المجال السياسي، وبالتالي توفير اجواء مناسبة لدخول المنافسة على حكم البلاد ضمن اطار عملية التحول الديمقراطي[2]، وذلك من اجل الانخراط في العملية السياسية الدستورية التي انتقلت لتكون اقرب للشرعية الدستورية لتتضمن القبول بالتعددية السياسية، وسن دستور جديد، والاعتماد على الانتخابات الدورية كآلية لتداول السلطة، والسماح بحرية التعبير وتبادل الرأي، وبروز الانشطة السياسية المستقلة عن الحكومة[3].

وعلى الرغم من وجود ملاحظات كثيرة ومطالبات بالإصلاح، الا أن الاصلاح السياسي الذي بدأ في موريتانيا منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي نجح في تقريب العملية السياسية من الشرعية الدستورية واسهم في تجنيب موريتانيا خطر استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي التي نتجت عن الصراعات وتكرار العمليات الانقلابية[4].

ويمكن القول ان الاتجاه السياسي للعودة إلى الشرعية كان حاضرا في موريتانيا التي ادارت عملية سياسية ناجحة جنبت البلاد آثار الصراعات وحدت من ظاهرة تكرار الانقلابات العسكرية. ونتج ذلك عن وجود اطار دستوري وقانوني دفع في ترسيخ تجربة الاصلاح السياسي. وعلى الرغم من الحرص تحصين التجربة الموريتانية سياسيا ودستوريا، الا ان ذلك لا يعني غياب التوترات بشكل كامل، مما حتم على النظام السياسي الموريتاني الذهاب باتجاه اتباع آليات تعزز دستورية السلطة عن طريق اقناع جميع او اغلب الاطراف باهمية العمل السياسي كبديل عن العنف والتناحر.

---

[1]– هيفاء احمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص54.

[2]– خيري عبد الرزاق جاسم وعلي دريول محمد، بناء الدولة في افريقيا دراسة في التحديات، مجلة دراسات دولية، العدد 61، نيسان 2015، ص79.

[3]– محمد الامين ولد سيدي باب وصديقي محمد لمين، الاصلاحات السياسية والدستورية في موريتانيا: الواقع والتحديات، المجلة الافريقية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 2، 2019، ص10.

[4]– المصدر نفسه، ص18.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الخاتمة

على الرغم من الآثار السلبية التي خلفتها الانقلابات العسكرية في الدول الافريقية، الا أن بعض دول القارة ما زالت تشهد انقلابات يرى منفذوها أنها اصبحت طريقا لإحداث تغيير سياسي جذري دون الاكتراث للاعتراضات الداخلية والخارجية على هذا النمط من الاصلاح. ولم تعد الجهات المنفذة للانقلابات في الدول الافريقية تهتم كثيرا للرفض الذي تواجهه الانقلابات من قبل الاتحاد الافريقي او المنظمات الدولية بعد أن اثبتت التجارب أن المنظمات الاقليمية والدولية اضطرت للتعامل مع الانظمة السياسية في المراحل التي تلت الانقلابات بعد أن سارت هذه الانظمة على طريق العودة الى الشرعية الدستورية، الا أن الدول الافريقية بما فيها الى شهدت تحولا ديمقراطيا ما زالت تعاني من معضلة تدخل المؤسسة العسكرية في العمل السياسي ونمط الحكم المتبع. وتبعا لذلك توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية:

1-يعد الجيش الأداة الوحيدة لإحداث التغيير السياسي الجذري في الدول الافريقية، وهذا ما حدث في النماذج الثلاثة التي تناولتها الدراسة ودول افريقية اخرى.

2- عدم قدرة المؤسسة العسكرية على تحقيق الاستقرار السياسي في جميع الدول التي شهدت انقلابات عسكرية بعد ان اقحم القادة العسكرين انفسهم في ميدان العمل السياسي مستندين الى الثقل العسكري الذي يمثل قوة ميدانية ينعكس اثرها على الانتخابات.

3- أن الانقلابات العسكرية مهما كانت نتائجها تعد آليات غير دستورية لتغيير نظام الحكم، مما دفع قادة الانقلابات الى الاستعانة بسياسيين ذو خبرة وشخصيات مدنية للمساعدة في اتخاذ تدابير العودة إلى الشرعية الدستورية.

4- تبرر الانقلابات في الدول الافريقية على انها جزء من الحل في ظل غياب المؤسسات الديمقراطية القادرة على ضمان التداول السلمي للسلطة، وتراجع دور المنظمات المدنية، مما ولد فراغا قامت المؤسسة العسكرية بملئه.

5- أن وقوع الانقلابات العسكرية في حقب زمنية متقاربة يشير إلى أن العدوى تمثل احد اهم اسباب الانقلابات في افريقيا نتيجة لما تمر به دول القارة من ازمات متشابهة دفعت للذهاب نحو الانقلابات كحلول للمشكلات البنيوية ومعضلات الاندماج بين المكونات.

6- أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي التي فرضتها الانقلابات حتمت الذهاب باتجاه اتباع آليات تعزز دستورية السلطة عن طريق اقناع جميع او اغلب الاطراف بأهمية العمل السياسي كبديل عن العنف والتناحر.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

References

1-Samir Daoud Salman and Ali Majeed Al-Ukaili, The extent to which exceptional circumstances affect constitutional legitimacy (a comparative study), Dar Al-Walid for Publishing and Distribution, 2015

2-Muhammad Ahmed Ali Al-Mikhlafi, The Case of the State of Law in the Yemeni Crisis (Part One), Beirut, Al-Kanour Literary House, 1999

3- Abdul Latif Hamza Al-Qarari, Peoples and Constitution-Making: Democracy, Parties, Elections, and the Islamic Model, Oxford Higher Academy Press, 2016

4- Abdul Rahman Muhammad Birani, The Constitutional Value of Freedom of Expression and Opinion in Sudanese and Iranian Legislation, a doctoral thesis submitted to the College of Graduate Studies at Al-Nilein University, 2014

5- Ikram Adnani, Max Weber's Sociology of Religion and Politics, Beirut, Al Maaref Forum, 2013

6- Samir Daoud Salman and Ali Majeed Al-Ukaili, The extent to which exceptional circumstances affect constitutional legitimacy (a comparative study), Dar Al Walid for Publishing and Distribution, 2015

7- Majid Najm Aidan Al-Jubouri and Razgar Jarjis Abdullah Al-Shawani, The Role of the Iraqi Judiciary in Ensuring Constitutional Legitimacy, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Volume 5, Issue 19, Part One, 2016

8- Abu Abdul Rahman Omar, The Return of the President, Arab Kalimat Publishing and Distribution House, 2014

9- Medhat Mubarak Juma Al-Amami, The phenomenon of military coups in Africa: its causes and effects on the state and society, African Journal of Advanced Studies in the Humanities and Social Sciences, Volume 3, Issue 3, September 2024

10- A group of authors, Liptako-Gourma: Military Coups and Geopolitical Restructuring in the Africa, Abu Dhabi, Al-Mustaqbal for Advanced Research and Studies, 2024

11- Muhammad Abdel Karim Ahmed, Boko Haram, The Crisis of Corruption and Extremism in Africa, Cairo, Al-Arabi Publishing and Distribution, 2017.

12- Farouk Hussein Abu Deif, Africa and International Competitiveness: Turkia, Iran, China, Cairo, Al-Arabi Publishing and Distribution, 2023

13- Abdel Moneim Abu Idris Ali, Introduction to the Horn of Africa: Tribe and Politics, Somalia, Ethiopia, Eritrea, Djibouti, Cairo, Al-Arabi Publishing and Distribution, 2019

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

14- Badr Hassan Shafi'i, Conflict Resolution in Africa: The ECOWAS Model, Cairo, Universities Publishing House, 2009

15- Hamdi Abdel Rahman, The Impossible State in Africa, Contrasting Paths, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2020

16- J.S. Grenville, The Great Military Historical Encyclopedia of the Events of the Twentieth Century, Beirut, Arab Encyclopedia House, 2012

17-Hakim Aladi Najm al-Din, The Political Scene in Nigeria: Party Map, Geo Ethnic Spread, and Presidencies in 2023, Riyadh, King Faisal Center for Research and Islamic Studies

18-Sidi Ahmed Ould El Amir, The Military Coup in Niger: Reasons and Trends, July 2023, Al Jazeera Center for Studies

19-Haifa Ahmed Mohamed, Mauritania between the military coup and civil rule, Journal of International Studies, No. 42, 2009

20-Khairy Abdel Razzaq Jassim and Ali Driul Muhammad, State Building in Africa: A Study in Challenges, Journal of International Studies, No. 61, April 2015

21-Mohamed Lamine Ould Sidi Bab and Siddiqi Mohamed Lamine, Political and Constitutional Reforms in Mauritania: Reality and Challenges, African Journal of Legal and Political Sciences, Volume 3, Issue 2, 2019

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0